للتخدام تفوذه بصفته عضوا ذا مكانة بارزة في لجنة القوات المسلحة لكي يحمل وزارة الدفاع على ان تسمح لاسرائيل بتسديد قيمة المساعدة بشروط أكثر تساهلا بكثير مما هو متبع عادة . (ان الشروط المعتادة لتسديد ثمن المبيعات من المعدات العسكرية تقضي بالتسديد في غضون عشر سنوات بفائدة معادلة لسعر الفائدة التجارية السائد في الولايات المتحدة) .

وفي اواخر تشرين الثاني ١٩٧١ تحرك جاكسون من جديد لرصد مبلغ ٥٠٠ مليون دولار كمساعدة عسكرية جديدة لاسرائيل ، فأمن موافقة مجلس الشيوخ على هذا القرض بأغلبية ٨٢ ضد ١٤ . وقد تحرك جاكسون في هذا الاتجاه عندما بدا له ان برنامج المعونات الخارجية الذي كان في طور المناقشة لن يحظى بموافقة مجلس الشيوخ . ولكن التطورات سارت فيما بعد بصورة مغايرة لما توقع جاكسون اذ أقر مجلس الشيوخ التقرير حول برنامج المعونات الخارجية عشية انفضاض دورة انعقاده في ١٧ كانون الاول . وقد اشتمل برنامج المعونات هذا على تخصيص ٤٠٠ مليون دولار كقروض لتسديد المبيعات من المعدات الحربية خصص مبلغ ٣٠٠ مليون دولار منها لاسرائيل وحدها . وتحرك الاسرائيليون على جبهة اخرى من برنامج المعونات الخارجية ، فطلبوا ٢٫٠ مليون دولار اخرى من « مساعدات الدعم » متعللين بان النفقات الباهظة على اغراض الدفاع قد سببت ضائقة شديدة في موجوداتهم من العملات الاجنبية . وكانت الحكومة الاميركية قد استحدثت ، خلال السنوات القليلة الماضية ، ما يسمى « بمساعدات الدعم » كوسيلة لدعم ميزانية كل من فيتنام الجنوبية ، وفي نطاق أضيق ، ميزانية كمبوديا . ولذلك واجه الطلب معارضة من مختلف الجهات الحكومية المختصة . ورغم ذلك ، أفلح السناتور جاكوب جافيتس في تضمين برنامج المعونات الخارجية اثناء مناقشته في لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ مبلغ ٨٥ مليون دولار كمساعدة لاسرائيل .

وفي وقت سابق لهذا عندما كان برنامج المعونات الخارجية ما زال تحت المناقشة في مجلس النواب أبلغ جون حنا مدير وكالة الانماء الدولية ، بصورة سرية ، النائب أوتو باسمان وهو ديموقراطي من لويزيانا ، ورئيس اللجنة الفرعية للعمليات الخارجية المتفرعة من لجنة الاعتمادات في مجلس النواب بأن وكالة الانماء الدولية ستحجز اعتماد مساعدات الدعم لاسرائيل ولن تصرفه اذا ما أقر الكونغرس مثل هذا الاعتماد . وفي ١١ تشرين الثاني ، عندما كان برنامج المعونة الخارجية ما زال في طور المناقشة في مجلس الشيوخ تحرك جاكسون لمواجهة هذا التهديد بعدم صرف الاعتماد لاسرائيل فكتب الى وزير الخارجية وليم روجرز : « انني أطلب ضمانا منك بأن الاعتمادات التي سيتم اقرارها ستنفق كاملة وفق الاغراض التي أقرت لها » . وقد طلب جاكسون من روجرز تعهدا كتابيا بذلك ، غير ان روجرز استنكف عن ذلك في مكالمة هاتفية ، ولكن عندما اصبح برنامج المعونة يواجه خطر عدم الاقرار في مجلس الشيوخ ، شعر روجرز ان عليه ان يعطي الضوء الاخضر بالاستجابة لطلبات جاكسون ، وبناء عليه اتفق كل من روجرز وجاكسون وهيو سكوت على ان يعلن سكوت في قاعة مجلس الشيوخ ان الحكومة ملتزمة بالافراج عن الاعتمادات المرصودة في برنامج المعونة وصرفها وفق ما يقره الكونغرس . (وفي نهاية المطاف تقرر في جلسة مشتركة لمجلسي النواب والشيوخ ، بناء على توصية من السناتور فولبرايت ، تخفيض حصة اسرائيل الى خمسين مليون دولار بدلا من ٨٥ مليون) .

يقول جون ريتشاردسون المدير التنفيذي والسكرتير للهيئة الامريكية لاعانة اللاجئين في الشرق الادنى وأحد انصار القضية العربية في الشرق الاوسط : « ان معظم أعضاء مجلس الشيوخ يصيبهم نوع من ارتجاف الركب تجاه اسرائيل » . ويضيف ريتشاردسون قائلا : « خذ همفري مثلا ، انه يرفض مناقشة قضايا الشرق الاوسط حتى مع موظفيه ومساعديه ، فهو منغلق تماما ازاء أية وجهة نظر أخرى عدا وجهة النظر الاسرائيلية » . ورغم ذلك ، هنالك أقلية من أعضاء مجلس الشيوخ يتحفظون في التأييد التام لوجهة النظر الاسرائيلية . ومن هؤلاء السناتور فولبرايت ، والسناتور ألين ألبندر وهو ديموقراطي من ولاية لويزيانا ورئيس لجنة الاعتمادات في مجلس الشيوخ ، والسناتور مارك هاتفيلد وهو جمهوري من ولاية اوريغون ، والسناتور هنري بلمون وهو ديموقراطي من ولاية أوكلاهوما ، ويطلق عليه رجال الدعاية الاسرائيلية لقب « سناتور النفط » . ويقول ريتشاردسون : « ان السناتور هاتفيلد هو الشواذ الذي يثبت